بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فإن المتتبع لكتب الشيعة يجد أن تقسيم الخبر عند الشيعة إلى صحيح وغيره إنما هو ناشئ من احتكاك الشيعة بأهل السنة وتأثرهم بهم إضافة إلى محاولة الشيعة رد الاعتبار إلى بعض مروياتهم وإن سلكوا طريق الغش والتدليس والتخبط في هذا العالم الذي وضع أساسه وشيّد أركانه الجهابذة من علماء السنة، رغم أن الفكر الشيعي يأمر باجتناب أهل السنة والعمل بما يخالفهم كما سيأتي بيانه !!.

وفي ذلك يقول الحر العاملي: "الإصلاح الجديد (تقسيم الحديث) موافق لاعتقاد العامة (أهل السنة) واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره، وقد أمرنا الأئمة (ع) باجتناب طريقة العامة وقد تقدم ما يدل على ذلك في القضاء في أحاديث ترجيح الحديثين المختلفين وغيرها". في "وسائل الشيعة" ج20 ص100

ويقول ص102: "أن هذا الاصطلاح مستحدث في زمان العلامة (يقصد ابن مطهر الحلي)، أو شيخه أحمد بن طاووس كما هو معلوم، وهو معترفون به، وهو اجتهاد وظنّ منهما".

في اعتقاد الحر العاملي أن هذا التقسيم الناتج من تقليد الشيعة لأهل السنة له نتائج وعواقب وخيمة على الفكر الشيعي إذا تم تطبيقه على مروياتهم ورجالهم، حيث إن

ذلك يستلزم – حسب اعتقاد الحر العاملي – الطعن في جميع أصول الشيعة من زمن الأئمة المزعومين حتى زمن الغيبة وبذلك تكون مروياتهم قاعاً صفصفاً، إضافة أن إخضاع رواة الشيعة للجرح والتعديل سوف تكون النتيجة رد ورفض تعديل وتوثيق المعصومين بعض الرواة الذين شهدوا لهم بالوثاقة. (وسائل الشيعة 20/101).

ويعترف الحر العاملي بأن علمائه الذين استعاروا التقسيم من أهل السنة متناقضون في تطبيق قواعده ومنهجيته، يقول: "إن رئيس الطائفة (يقصد الطوسي) في كتاب الأخبار وغيره من علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده كثيراً ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم، فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادة، وكثيراً ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تمكنهم من طرق أخرى صحيحة كما صرّح به صاحب المنتقى وغيره، وذلك ظاهر في صحة تلك الأحاديث بوجوه أُخر من غير اعتبار الأسانيد، ودال على خلاف الاصطلاح الجديد".(وسائل الشيعة 20/99)

وشنّ الحر العاملي –الشيعي– هجوماً عنيفاً على رئيس طائفته المسمى "الطوسي" واعتبره متناقضا في كلامه في التضعيف والتصحيح، فيقول: فإن قلت: إن الشيخ كثيراً ما يضعف الحديث، معلّلاً بأن راويه ضعيف. وأيضاً يلزم كون البحث عن أحوال الرجال عبثاً، وهو خلاف إجماع المتقدمين والمتأخرين بل النصوص عن الأئمة كثيرة في توثيق الرجال

وتضعيفهم. قلت: أما تضعيف الشيخ بعض الأحاديث بضعف راويه فهو تضعيف غير حقيقي، ومثله كثير من تعليلاته كما أشار صاحب المنتقى في بعض مباحثه، حيث قال: والشيخ مطالب بدليل ما ذكره إن كان يريد بالتعليل حقيقته وعذره.... وأيضاً فإنه يقول (أي الطوسي): هذا ضعيف لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى وكثيراً ما يُضعّف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء وردّ المسند ورواية الثقات، وهو صريح في المعنى ومنها من نصّوا على مدحه وجلالته وإن لم يوثقوه مع كونه من أصحابنا. وسائل الشيعة(20/111)

ويقول يوسف البحراني في: "قد صرّح جملة من أصحابنا المتأخرين بأن الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهورة هو العلامة أو شيخه جمال الدين بن طاووس، وأما المتقدمون فالصحيح عندهم هو ما اعتضد بما يوجب الاعتماد عليه من القرائن والإمارات التي ذكرها الشيخ في العدة".

"الحدائق الناضرة" 1/14

وبما أن البحراني يعتقد بصحة جميع أخبار الشيعة لاسيما في المذكورة الأربعة عندهم، فإنه يستهجن هذا التقسيم لما له من آثار سلبية عظيمة تتصل بمروياتهم، حيث إنه من الحتمي توهين تلك المرويات إذا هي أُخضعت تحت مجهر

التقسيم والبحث في حال الرواة ولا يبقى لديهم ما يحتجون به وعلّل ذلك بقوله: لنا على بطلان هذا الاصطلاح وصحة أخبارنا وجوه: (الأول): ما قد عرفت في المقدمة الأولى من أن منشأ الاختلاف في أخبارنا إنما هو التقية من ذوي الخلاف لا من دس الأخبار المكذوبة حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح. على أنه متى كان السبب الداعي إنما هو دس الأحاديث المكذوبة كما توهموه ففيه أنه لا ضرورة تلجئ إلى اصطلاحهم". (الحدائق الناضرة 1/15-16)

فاختلاف الأخبار إنما هو نتيجة التقية - التي هي مصدر كل بلاء عند الشيعة - وليس ما دسّه الكذابون، وعملية الدس وهم لا حقيقة لها عند البحراني يردّ عليه تصريح أئمته المزعومين ونقل علماء الرجال كما سيأتي بيانه في هذه المقدمة، فقول البحراني أو هي من بيت العنكبوت وهو مناقض لما هو مشهور في كتب الرافضة قديمها وحديثها. ولعل نزعته الإخبارية فرضت عليه هذا الادعاء الفارغ. وإذا عملية الاختلاف ناشئة من التقية، فهل يستطيع الشيعة تمييز ما هو تقية وما هو ليس بتقية؟. لم يستطع الشيعة الخروج من ذلك إلا أن قالوا: كل ما وافق أهل السنة فهو تقية، وما عدا ذلك فهو صحيح وجب العمل به....

وينعى البحراني على قدماء الشيعة الذين استعاروا التقسيم، وعملهم بعلم الجرح والتعديل - رغم إن هذ ادعاء وليس له في الواقع أدنى نصيب - الناشئ من عملية التقسيم، حيث إنهم لم يستطيعوا أو بمعنى أصح عجزوا عن تطبيقه في

تصحيح ما صححوا من الأخبار، فيقول: إن التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنويع الأخبار إنما أخذوه من القدما، وكذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواة من المدح والذم إنما أخذوه عنهم. فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صححوا من الأخبار واعتمدوه وضمنوا صحته كما صرّح جملة منهم. كما لا يخفى على من لاحظ ديباجتي الكافي والفقيه وكلام الشيخ في العدة وكتابي الأخبار، فإن كانوا عدولاً في الأخبار بما أخبروا به ففي الجميع".(الحدائق 1/17)

فالذي يمكن استخلاصه من كلام البحراني أن علماء الشيعة الذين قلدوا أهل السنة في هذا العلم لا حظ لهم في التطبيق بل إن كلامهم مجموعة تناقضات بعضها فوق بعضها لا يكاد العاقل يثق بما توصلوا إليه، وهذا نتيجة طبيعية لأكاذيب اعتقدها المبطلون وروّجوا لها وأصبحت ديناً يدين بها من لا عقل له.

انتهى بتصرف من

أخبار الشيعة وأحوال رواتها

لعلامة العراق الآلوسي رحمه الله تعالى



المطويات الدعوية ٧١

علم الحديث عند الشيعة

أعدها
أبو أسامة سمير الجزائري
قدم لها
الشيخ علي الرملي الأردني حفظه الله